المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ضمان الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

السنة السادسة والعشرون
العدد الفصلي الثاني
أبريل - يونيو 2008

- المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 12)
- البعد المالي والمؤسسي لإصلاح سياسة التجارة الخارجية
- مؤشر التجارة عبر الحدود
- مؤشر التنافسية العالمية 2008
- عنصر الوقت كأحد محددات حجم التجارة الدولية
- دور هيئات تشجيع الاستثمار (IPAs) وأثرها على تدفقات الاستثمار المباشر

الافتتاحية	3
مجلس المساهمين	4
مجلس الإدارة	5
أنشطة المؤسسة	5
مقالات	7
مؤشرات	11
دراسات	17

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص. ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: 4959555/000 965+ - فاكس: 4959596/7 965+
بريد إلكتروني: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب 56578 - الرياض 11564
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 966+
فاكس: 14781195 966+
بريد إلكتروني: riyadhoffice@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين، يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية، وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وتحصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية، وتملك حصصاً فيها وتأسيس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير	عضواً
سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي	عضواً
سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي	عضواً
سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان	عضواً
سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد جحدو	عضواً

المدير العـــام:

المدير العام الحالي للمؤسسة سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحية

المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 12)

بيروت 19 – 20 حزيران (يونيو) 2008

دأبت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بما تراكم لديها من خبرات تمتد إلى ثلاثة عقود في توطين صناعة الضمان لدعم الاستثمارات العربية البينية والصادرات العربية وترقية الوعي الاستثماري ورصد ملامح مناخ الاستثمار ومعوقاته في دولها الأعضاء، على المشاركة في إعداد وتنظيم "مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب" منذ دورته الأولى التي عقدت بمدينة الطائف في المملكة العربية السعودية عام 1982، وما تلاها من دورات تم عقدها في عدة مدن عربية شملت الدار البيضاء والكويت وتونس (2) ودمشق والإسكندرية وبيروت ودبي والجزائر والمنامة ثم في بيروت مرة أخرى. وقد بلغ عدد المشاركين في هذه المؤتمرات الإحدى عشر ما يزيد عن ستة آلاف مشارك، بمعدل 500 مشارك للمؤتمر يمثلون 16 دولة عربية والعديد من المؤسسات الأجنبية من مصارف وغرف مشتركة، وخبراء دوليين شاركوا جميعا في نحو 374 فعالية. وبلغ إجمالي الفرص المعروضة ما يتجاوز ألفي فرصة في القطاعات الرئيسية، بمعدل 160 فرصة للمؤتمر. وناقشت هذه المؤتمرات العديد من المواضيع الهامة، لعل من أهمها التعريف بالأطر القانونية المنظمة للاستثمار ودور الاستثمار العربي كوسيلة للتكامل الاقتصادي وتنمية الصادرات ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاستثمار في تقنية المعلومات والاستثمار في قطاع الخدمات والنهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج.

وقد جاء انعقاد المؤتمر تحت عنوان "**الترويج للاستثمار الوطني والبيني في خضم الفورة النفطية**" وبرعاية من دولة رئيس مجلس الوزراء السيد فؤاد السنيورة، ليبرز أهمية الانعكاسات المترتبة على مرحلة الفورة النفطية التي تمر بها دول المنطقة العربية حاليا، ولبحث سبل تعظيم الاستفادة من الإيرادات النفطية، في المجالات التي تصب في أهداف التنمية الشاملة.

وتميزت هذه الدورة من المؤتمر بعقد جلسات عمل منفصلة لكل دولة عربية، تناولت مواضيع الاستثمار في كل من لبنان، الإمارات، الأردن، مصر، فلسطين، سوريا، السودان، اليمن والعراق، بالإضافة إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة.

وقد أتاح المؤتمر الفرصة للمشاركين والحضور للاطلاع على آفاق الاستثمار في عدد من **القطاعات الاقتصادية الواعدة** في العالم العربي، وخاصة قطاعات الصناعة والسياحة والتشييد والعقارات والمصارف، وكذلك القطاع الزراعي، حيث أوضح المتحدثون بأن إمكانات النمو والتنمية في هذه القطاعات كبيرة خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل سياسات الإصلاح وتشجيع الاستثمار والتركيز على التنويع في هياكل الاقتصادات العربية. وركزت المداخلات على أهمية تنشيط وتطوير الاستثمار في القطاع الزراعي، وخصوصا في ظل موجة التضخم العالمية المتسارعة والمتواصلة. وكذلك على أهمية الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، بما فيها الصناعات الغذائية والزراعية. وأثنى المؤتمر على حركة التطوير الكبيرة والتوسع المتنامي في القطاع المصرفي العربي ودوره المتواصل والمتزايد في تشجيع ودعم الاستثمار في الأسواق العربية وفيما بينها.

وكان من الأهمية بمكان أن نلفت النظر إلى قضية هامة للغاية وهي أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يقتضي إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في المنطقة العربية نحو قطاع الصناعة والزراعة وخاصة في مواجهة تفاقم أزمة الغذاء، إذ لابد من تعظيم عائد عوامل الإنتاج وخاصة الأرض والموارد البشرية والمياه لتعزيز الأمن الغذائي، وتعظيم عائد البترول والغاز وتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والنووية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وخاصة تطوير التعليم والارتقاء بالبحث العلمي لاستيعاب وابتكار المعرفة والتقنية الحديثة.

وكان لابد من إعادة التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات، وأهمية تكامل الجهود والضغط على أصحاب القرار بكل الطرق المشروعة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار مع النظر فيما تم من محاولات وقياس نتائجها وتصحيح مسار بعضها بالإضافة أو الحذف أو الدعم.

وقد انتهزت المؤسسة هذه الفرصة لتوجه الدعوة إلى كافة هيئات تشجيع الاستثمار العربية أو الجهات القائمة بأعمالها لتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية المتوفرة لديها على أساس دوري حتى يتسنى تحميلها على موقع المؤسسة الشبكي لتمكين المستثمرين العرب والأجانب من الاطلاع عليها، خاصة أن المؤسسة تتلقى العديد من الاستفسارات عن الفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحالي.

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

مجلس المساهمين

الاجتماع السنوي لمجلس مساهمي المؤسسة
في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية

عقد مجلس مساهمي المؤسسة دورته الخامسة والثلاثين في مدينة صنعاء بالجمهورية اليمنية يوم الأربعاء الموافق 2 نيسان (أبريل) 2008 بحضور مندوبي الدول الأعضاء في المؤسسة. كما حضر الاجتماع السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. وشارك في الاجتماع السيد مدير عام المؤسسة.

وقد افتتحت أعمال الدورة برئاسة السيد رؤوف أبو زكي رئيس وفد الجمهورية اللبنانية بصفته رئيساً للمجلس في دورته السابقة. وقد تم إقرار بنود جدول أعمال المجلس. وتم اختيار السيد/ محمد عبد السلام الشكري. رئيس وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى لرئاسة المجلس في دورته الحالية والسيد/ محمد السيد عباس. رئيس وفد جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس. وألقى سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني. رئيس مجلس الإدارة. خطاباً استهله بتوجيه الشكر إلى فخامة رئيس الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح ولرئيس حكومته الرشيدة معالي الدكتور علي محمد مجور. ولمعالي السيد عبد الكريم اسماعيل الأرحبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي. الذين شملوا الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية بحسن رعايتهم وكرم ضيافتهم. ولشعب الجمهورية اليمنية الشقيق . وتناول الخطاب أهم سمات التقرير السنوي عن أعمال المؤسسة خلال عام 2007 شاملاً ما شهده سوق الضمان العالمي من اتجاهات توسعية في حجم العمليات ووكالات الضمان مع استمرار تكوين تحالفات استراتيجية. وجهود تطوير صناعة الضمان. وما بذلته المؤسسة من جهد لتطوير عقود الضمان لمواكبة تطورات صناعة الضمان في السوق العالمي وخدمات الضمان الجديدة التي أدت إلى ارتفاع عمليات الضمان بنسبة 19,6% خلال عام 2007. كما أشار الخطاب لجهود المؤسسة في تطوير الوعي الاستثماري وتعزيز جهود الترويج للاستثمار في الأقطار العربية من خلال إصدار تقرير "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**" لعام 2006 وإصدار النشرة الفصلية "**ضمان الاستثمار**". وتوجه سعادة الرئيس باسم مجلس المساهمين ومجلس الإدارة بالشكر إلى دولة المقر أميراً وحكومة وشعباً لما تلقاه المؤسسة من رعاية في دولة الكويت.

وأخذ المجلس علماً بوضع رأس مال المؤسسة. وأطلع الأعضاء على مذكرة بشأن بعض التعديلات على اتفاقية المؤسسة بهدف توسيع نشاطها ومواكبة التطورات العالمية بما يتواءم مع استراتيجيتها المعتمدة. ووافق المجلس على جميع التعديلات المقترحة على النحو الذي تم رفعها به من قبل مجلس الإدارة. كما أخذ المجلس علماً بتقرير مجلس الإدارة لسنة 2007 عن أعمال المؤسسة واعتمد الموازنة العامة وحساب الإيرادات والمصروفات وتقرير مدققي الحسابات للسنة المنتهية في 31/ 2007/12.

كما وافق المجلس على قيام المؤسسة بفتح وإدارة حساب خاص للدول المصدرة الأعضاء تضمن قيمته في نهاية مدته بهدف تشجيع عمليات التصدير وتعزيز التجارة في الدول الأعضاء.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على تجديد تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2008. كما تم تعيين أعضاء مجلس إدارة المؤسسة لمدة ثلاث سنوات على النحو التالي:

1 – سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني

2 – سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير

3 – سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنيبش

4 – سعادة الأستاذ/ جاسم راشد الشامسي

5 – سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي

6 – سعادة الدكتور / علي عبد العزيز سليمان

7 – سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن

8 – سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

وفي الختام وافق مجلس المساهمين على عقد الدورة القادمة له في الموعد والمكان اللذين تعقد فيهما الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية. ووجه المجلس الشكر إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية وإلى معالي دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وإلى حكومته الرشيدة. وإلى الشعب اليمني الأصيل على كرم استضافتهم وحفاوتهم بالمشاركين. كما وجه الشكر إلى مجلس الإدارة والمدير العام والعاملين بالمؤسسة على ما بذلوه من جهد في سبيل تحقيق ما تم إنجازه.

مجلس الإدارة

الاجتماعان الثاني والثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008

تم عقد الاجتماع الثاني لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008 يوم الأربعاء 2 نيسان (ابريل) 2007 في صنعاء – الجمهورية اليمنية، وقد شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع وصادق المجلس على مسودة المحضر السابق وقراراته، وأخذ علما بقرارات مجلس المساهمين في دور انعقاده الخامس والثلاثين، وقرر أن يعقد اجتماعه القادم لسنة 2008 في 21 حزيران (يونيو) وذلك بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

عقد الاجتماع الثالث لمجلس إدارة المؤسسة لسنة 2008 يوم السبت 21 حزيران (يونيو) 2008 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، وقد أخذ المجلس علماً بتقرير المدير العام للمؤسسة بشأن نشاطها عن الفترة من 2008/1/1 وحتى 2008/4/30 وأشاد بالنتائج التي حققتها خلال فترة التقرير، حيث بلغ إجمالي طلبات الضمان 85 طلباً لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بقيمة إجمالية بلغت 553 مليون دولار أمريكي (147 مليون د.ك)، بواقع 3 طلبات لضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية 418 مليون دولار أمريكي (111 مليون د.ك)، و 82 طلب ائتمان صادرات بقيمة إجمالية بلغت 135 مليون دولار أمريكي (36 مليون د.ك)، تقدم بها مصدرون من (11) دولة عربية، وبلغ عدد الدول المطلوب تأمين صادرات إليها (84) دولة مستوردة.

وعليه تكون القيمة الإجمالية لعقود الضمان المبرمة خلال فترة التقرير بلغت حوالي 274 مليون دولار أمريكي (73,1 مليون د.ك)، بنسبة زيادة بلغت 211% عن الفترة ذاتها من العام السابق، علماً بأن هذه القيمة لا تشمل حصة المؤسسة من اتفاقيات إعادة التأمين بالحصص النسبية المبرمة مع بعض هيئات التأمين الوطنية العربية، وأن ما تم إبرامه من عقود (22) عقداً منها عقدان لضمان الاستثمار وعقدان لتأمين الإيجار بقيمة بلغت حوالي 32,7 مليون دولار أمريكي (8,7 مليون د.ك) و(18) عقد تأمين ائتمان صادرات بالإضافة إلى (107) ملحق زيدت بموجبها الحدود القصوى لعقود تأمين ائتمان الصادرات المبرمة سلفا، بقيمة بلغت 237,3 مليون دولار أمريكي (63,3 مليون د.ك).

استفاد من نشاط المؤسسة التأميني خلال الفترة مستثمرون ومصدرون من (8) دول عربية وشركة عربية – أجنبية مشتركة، ليبلغ عدد الدول المستوردة للسلع والمضيفة لرأس المال (34) دولة.

واستعرض المجلس البرنامج الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة خلال الفترة 2007 – 2014، وأشاد بجهود الإدارة التنفيذية في شأنها.

كما اطلع المجلس على مكونات الموقع الشبكي الجديد للمؤسسة، وأخذ علماً بجهود الإدارة التنفيذية في متابعة مساعيها في شأن معالجة مديونية جمهورية العراق.

وقد تقرر عقد الاجتماع الرابع لعام 2008 يوم الخميس 6 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، بمقر المؤسسة بدولة الكويت.

أنشطة المؤسسة

- **عمليات الضمان:**

على صعيد **عمليات تأمين ائتمان الصادرات**، خلال الربع الثاني من عام 2008، استلمت المؤسسة (59) طلبا لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 7 دول عربية، كما أبرمت المؤسسة خلال الفترة (27) عقد تأمين بلغت قيمتها نحو 125,401 مليون دولار أمريكي.

أما على صعيد **عمليات ضمان الاستثمار**، فقد استلمت المؤسسة خلال الفترة ذاتها (4) طلبات لضمان استثمارات في 3 دول عربية، وطلبين ضمان إيجار في دولتين إحداهما عربية بقيمة إجمالية قدرها 576 مليون دولار أمريكي. وقد توزعت العمليات المطلوب ضمانها على قطاعات النفط والنقل والسياحة والعقار والزراعة.

وعلى صعيد **تقديم الدعم الفني لهيئات وشركات الضمان العربية**، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة في مجال ضمان ائتمان الصادرات لعدد من الكوادر العاملة في مركز تنمية الصادرات الصناعية الكويتية خلال شهر مايو (أيار) من هذا العام.

- **الجهود التسويقية لخدمات الضمان:**

قامت المؤسسة بجهود تسويقية مكثفة خلال الربع الثاني من العام، شملت زيارات ميدانية للعديد من المستثمرين والشركات المصدرة والمؤسسات التمويلية في (5) دول عربية هي السودان، السعودية، الأردن وقطر، علاوة على تغطيتها المستمرة للشركات المصدرة والمستثمرة العاملة في دولة المقر (الكويت).

وعلى صعيد **الجهود التسويقية المتمثلة في الحملات البريدية**، قامت المؤسسة بإطلاق حملة بريدية غطت شركاءها الاقتصاديين من مؤسسات دولية وحكومية وغرف تجارة وشركات تأمين ومصارف، بهدف إعلامهم باتخاذ المؤسسة اسما وشعارا جديدين منذ بداية العام الحالي، وكذلك حصولها في 27 مارس (آذار) 2008 على تصنيف ائتماني مرتفع لجدارتها الائتمانية بدرجة "-AA/ مستقر"، وبدرجة "-AA/ مستقر" لقوتها المالية وذلك من وكالة " Standard & Poor's" إحدى أبرز وكالات التصنيف العالمية، كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات .كما غطت نفس الحملة البريدية عملاء المؤسسة الحاليين والمرتقبين من مصدرين ومستثمرين ومؤسسات مالية.

- **الاتفاقيات الثنائية:**

وقعت المؤسسة اتفاقية إنتاج بالعمولة مع منتج في مملكة البحرين يتركز نشاطه في

القطاع المالي. ومن جهة أخرى، وقعت المؤسسة على اتفاقية تعاون مشترك مع الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات في السودان خلال شهر مايو (أيار) من هذا العام.

● البرامج التدريبية:

وعلى صعيد **اهتمام المؤسسة بتطوير المهارات الفنية المتخصصة لمواردها البشرية ورفع مستوى أداءها وتأهيلها لمواكبة المستجدات المتسارعة**، واصلت المؤسسة تنفيذ برنامجها في هذا الشأن، حيث أوفدت خلال الفترة ذاتها اثنين من العاملين لديها للمشاركة في دورة تدريبية في مجال العمل المصرفي والمالي.

● تنظيم فعاليات ومؤتمرات:

نظمت المؤسسة المؤتمر الثاني عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية يومي 19–20 يونيو (حزيران) 2008 بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وقدم السيد المدير العام للمؤسسة ورقتي عمل، جاءت الأولى في الجلسة الافتتاحية، حيث تناولت نبذة مختصرة حول تاريخ هذا المؤتمر وانجازاته منذ دورته الأولى المنعقدة في الطائف في العام 1982، وأهم ما يميز المؤتمر الحالي عما سبقه من مؤتمرات، في حين استعرضت الورقة الثانية "مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية والإصلاحات المنشودة فيها". وقد شاركت المؤسسة، بمعرض على هامش المؤتمر، اجتذب أكثر من 500 مشارك، واستهدف تعريف المؤتمرين بالتطورات التي طرأت على الخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجالي ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

كما شارك وفد المؤسسة برئاسة السيد المدير العام في الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 18 يونيو (حزيران) 2008 لمتابعة المستجدات الخاصة بتنظيم برنامج المؤتمر ومتابعة ردود الدعوات.

● مشاركة في فعاليات ومؤتمرات:

شاركت المؤسسة في العديد من الفعاليات والمؤتمرات خلال الفترة ذاتها تمثلت في:

"المؤتمر المصرفي العربي للعام 2008"، المنعقد في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة 6 – 7 أبريل (نيسان) 2008 برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري وبتنظيم من اتحاد المصارف العربية تحت عنوان "**دور المصارف في تمويل المشروعات الاستثمارية العربية**". وقد شارك في المؤتمر نخبة من كبار القيادات الرسمية والخاصة المصرفية والمالية والاقتصادية والاستثمارية من الدول العربية إلى جانب قيادات المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية. وناقش المؤتمر طرح مبادرات ومجالات لأدوار فعالة للمصارف وهيئات الاستثمار وصناديق ومؤسسات التمويل العربية الإنمائية لتوفير أدوات وتقنيات تمويلية ملائمة للمشروعات الاستثمارية العربية الكبرى التي من شأنها المساهمة في دعم التوجهات لهذه المشروعات ليكون لها بعدها التكاملي الاقتصادي بالنسبة للمنطقة العربية.

"**اجتماع غرفة التجارة الكويتية والبعثة الاقتصادية الرومانية**" المنعقد في 27 أبريل (نيسان) 2008 في دولة الكويت.

"**اجتماع الغرفة التجارية السعودية–التشيكية المشتركة**" المنعقد في 27 أبريل (نيسان) 2008 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

"**المنتدى الاقتصادي الإسلامي الدولي الرابع**" المنعقد في 29 أبريل (نيسان) 2008 في دولة الكويت تحت عنوان "**الدول الإسلامية شركاء في التنمية**". وقد حضر المنتدى عدد من القادة وكبار المسئولين في الدول الإسلامية ووفود من الدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد اشتمل المنتدى على جلسات عامة وأخرى متوازية. ومن بين الموضوعات التي طرحت في الجلسات العامة؛ مستقبل أسواق العالم الإسلامي مستقبل الطاقة في عالم متغير، الشراكة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والعالم الإسلامي ودور الاستثمار في مواجهة مشكلة الفقر. أما الجلسات المتوازية فتناولت الموضوعات التالية؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الاتصالات والنقل واللوجستية، تنمية البنى التحتية والتطور العقاري، السياحة والسفر، التعليم والتنمية في العالم الإسلامي ودور القطاع الخاص في التنمية.

"**المؤتمر الدولي الأول للمهندسين العرب المغتربين**" المنعقد بتونس خلال الفترة من 28 – 30 أبريل (نيسان) 2008، تحت رعاية فخامة الرئيس التونسي وبحضور عدد من الوزراء العرب المعنيين بشئون المغتربين والاستثمار ورجال أعمال من المهندسين المغتربين، إضافة إلى نخبة من أساتذة الجامعات العرب. وقد شارك السيد المدير العام بورقة عمل حول "دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تنمية الاستثمارات العربية البينية المباشرة"، تم من خلالها تعريف المغتربين العرب بمستجدات خدمات المؤسسة وعلى رأسها خدمة ضمان استثمارات المغتربين والعوائد المتولدة عنها حال توجيهها إلى أوطانهم الأصلية بما يمثل دعوة صريحة لعودة الأموال العربية المهاجرة.

"المنتدى الاقتصادي العربي" الذي عقد في بيروت في الفترة 2– 3 مايو 2008، برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة. وقد تناول المنتدى العديد من الموضوعات لعل من أهمها "النظر إلى ما بعد الفورة النفطية" و"مستقبل نظام ربط العملات الخليجية والعربية، وفورة البناء والعقار في البلدان العربية. وقد شاركت المؤسسة في المنتدى ممثلة بالسيد مدير العلميات.

"**اجتماعات نادي براغ لهيئات الضمان في دوله الأعضاء**"، المنعقد في العاصمة الأردنية عمان خلال شهر مايو (أيار) 2008، بهدف زيادة سبل التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الأعضاء وخاصة المتعلقة منها بالجانب الفني في عمليات الاكتتاب وتقديم الحلول وخدمات التأمين والضمان الجديدة.

"**ملتقى الكويت للتأمين**"، المنعقد في دولة الكويت خلال الفترة 28 – 29 مايو (أيار) 2008، تحت رعاية كريمة من معالي وزير التجارة والصناعة الكويتي ورئيس اتحاد شركات التأمين الكويتية وبدعم من جامعة الكويت. وقد تناول المؤتمر العديد من الموضوعات الهامة في هذا المجال لعل من أهمها؛ إدارة المخاطر واستثمار الموارد التأمينية والحوكمة والاندماج والاستحواذ والتشريعات التأمينية والتطبيق التدريجي للمعايير الدولية للإشراف والرقابة على قطاع التأمين وكيفية تطوير قطاع التأمين في العالم العربي وقد شارك السيد المدير العام بكلمة استعرض خلالها " دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تنشيط الاستثمارات العربية البينية من خلال تقديم خدمات ضمان الاستثمار".

"**الملتقى الاقتصادي التركي – العربي الثالث**" المنعقد في مدينة إسطنبول بتركيا خلال الفترة 12 – 13 يونيو (حزيران) 2008، والذي حظي برعاية السيد رئيس الوزراء التركي. وقد شارك في المؤتمر لفيف من الشخصيات الهامة

شملت العديد من الوزراء والمسئولين الحكوميين وعدد من رؤساء المصارف والمؤسسات التمويلية والتجارية والصناعية ورجال الأعمال والمستثمرين من الدول العربية والأوروبية والآسيوية. وقد تمحورت فعاليات المؤتمر حول مجالات التعاون التركي – العربي المشترك بما في ذلك الفرص الاستثمارية المتاحة وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع المشتركة في قطاعات الغاز والنفط والصناعات الثقيلة والتحويلية وتطوير الأراضي والعقارات والبنى التحتية، إضافة إلى آفاق التعاون في مجالي مصادر المياه والطاقة. وتأتي أهمية الملتقى في ضوء تكثيف الجهود التركية بغرض تفعيل التعاون مع الدول العربية سياسيا واقتصاديا وتجاريا. كما حققت العلاقات الاقتصادية التركية العربية نجاحات كبيرة، منذ انعقاد المؤتمر الأول، حيث تقدر الاستثمارات العربية الجديدة في تركيا بنحو 20 مليار دولار، يصاحبها نمو ملحوظ في حركة التبادل التجاري وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ المشاريع في بعض الدول العربية.

مقالات

البعد المالي والمؤسسي لإصلاح سياسة التجارة الخارجية:

أولا: البعد المالي لبرنامج تحرير التجارة الخارجية:

يؤثر تحرير التجارة الدولية على جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، وما زالت العديد من الدول النامية وخاصة ذات الدخل المنخفض تعول بقوة على الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية كمصدر من مصادر الإيرادات في الموازنة العامة. وفي ضوء ذلك فإنه يجب التركيز على البُعد المالي لإصلاح السياسة التجارية عند وضع استراتيجية تحرير التجارة الدولية.

وغالبا ما يتم تأجيل الشروع في تنفيذ برنامج لتحرير التجارة الدولية بدعوى أن له آثاره السلبية على الإيرادات الضريبية، ومن ثم يساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار الاقتصادي. وكحقيقة واقعة، فإن الأثر الصافي لتحرير التجارة الدولية على جانب الإيرادات في الموازنة العامة، بوجه عام، يعد أثراً مبهما، فقد يكون موجباً أو سالباً أو محايداً. ويعتمد هذا الأثر على برنامج الإصلاح المتبع والظروف المبدئية السائدة في الاقتصاد المقبل على تنفيذ مثل هذا البرنامج.

ويعرض الجدول التالي أساليب وإجراءات إصلاح سياسة التجارة الدولية، والأثر المتوقع لكل أسلوب أو إجراء على الوضع المالي للحكومة (الإيرادات الحكومية من الرسوم والضرائب الجمركية). ونلاحظ أن معظم هذه الأساليب الإصلاحية سوف تؤدي بوجه عام إلى تقوية أنظمة تجميع وتحصيل هذه الإيرادات أو أن أثرها مبهماً وغير محدداً.

وجدير بالذكر أن متوالية الإصلاح للسياسة التجارية الدولية ضمن البرامج التي يتبناها ويدعمها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، دائماً ما تعطي الأولوية الأولى لإلغاء القيود غير الكمية NTBs على اعتبار أنها أكثر الأدوات الحمائية تشويها للنظام السعري مما يؤدي إلى عدم كفاءة الأسواق وفشلها، ثم تتبع ذلك بترشيد هيكل التعريفة الجمركية. فبالإضافة إلى الآراء والحجج التي أثبتت الكفاءة الاقتصادية جراء إلغاء هذه القيود غير الكمية، وزيادة الإيرادات الضريبية وليس تراجعها، فمن المفهوم أن نظام حصص الاستيراد والتصدير والحظر لا تدر إيرادات ضريبية للموازنة، علاوة على أنها توفر مناخاً خصباً لدفع الريع Rent والرشاوى وتكوين جماعات الضغط والاحتكار بالإضافة إلى التشجيع على تهريب البضائع عبر الحدود بالطرق غير المشروعة.

وبالتالي فإن استبدال نظام الحصص بنظام التعريفة الجمركية Tariffication وإلغاء نظام الحظر، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى على حالها، سوف يكون له أثراً إيجابياً مباشراً على الإيرادات الضريبية، حيث إن الرشاوى سيتم تحويلها إلى الإيرادات الحكومية في شكل إيرادات جمركية. ولهذه الأسباب فإن إلغاء القيود غير الكمية بمثل الإجراء الأول عند تنفيذ برنامج إصلاح السياسة التجارية.

كما أن إلغاء الإعفاءات الضريبية والدعم من شأنه أن يؤدي إلى تحسين زيادة الإيرادات الضريبية الحكومية. ولا يخفى على أحد أن الإعفاءات الضريبية وخاصة التمييزية منها يقدم الحافز للمستوردين للبحث عن إعفاءات إضافية، ومن ثم تتراجع الإيرادات الضريبية الحكومية. ولذلك فإن إلغاء الإعفاءات لا ينطوي فقط على أثر إيجابي على الإيرادات الضريبية، وإنما إلغاء الإعفاءات التمييزية ينطوي أيضاً على المساهمة في تحسين أداء الإدارة الرشيدة (الحاكمية) .ولذلك فإن إصلاح هيكل التعريفة الجمركية يتم على مستويين:

المستوى الأول: تخفيض معدلات الرسوم الجمركية، حيث إن المغالاة في معدلات التعريفة الجمركية (وخاصة التي تفرض على السلع النهائية المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية) ترفع من درجة الحماية الفعلية للسلع المحلية (أي الحماية الممنوحة للقيمة المضافة في الإنتاج المحلي) مما يضعف حوافز دفع الإنتاج المحلي للرقي بالإنتاج لمستويات أكفأ.

المستوى الثاني: تقليص التشتت وتعدد نسب التعريفة في جدول التعريفة الجمركية يضمن زيادة الكفاءة الاقتصادية من منظور تحصيل الرسوم الجمركية، حيث إن تقليص عدد النسب المفروضة على السلع يحول دون التدخل المفرط لموظفي الجمارك في تصنيف المعاملات الجمركية حسب النسب التي يرونها مناسبة، الأمر الذي قد يشجع المستوردين على التعامل بالرشوة لحث موظفي الجمارك على تصنيف السلعة المستوردة مقابل نسب أدنى من خلال تقديم حماية متكافئة سواء أمام استيراد السلع المنافسة للمنتجة محلياً أو استيراد مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير. ويبقى توحيد نسب التعريفة الجمركية المفروضة على غالبية السلع المستوردة وسيلة أكثر فاعلية لتقليص التحيز ضد الصادرات (وخاصة مدخلات الإنتاج الموجه للتصدير).

ولكن يجب التنويه هنا إلى أن أثر تخفيض

التعريفة الجمركية على الإيرادات الحكومية في الموازنة، يعتمد في الأساس على المستويات المبدئية للتعريفة ودرجة شموليتها وعلى مدى التخفيض المزمع تنفيذه. وكمبدأ عام، وبافتراض بقاء الكميات المستوردة عند مستوى ثابت، فإن تخفيض معدل التعريفة سوف يؤثر سلباً على الإيرادات والرسوم الجمركية. ولكنه من ناحية أخرى، يمكن أن يزيد من الطلب على الواردات ومن ثم فإن صافي الأثر من تخفيض التعريفة يعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات. فكلما زادت المرونة السعرية كان صافي أثر تخفيض معدل الضريبة إيجابياً على الإيرادات الضريبية الحكومية.

وفي الدول التي تطبق التعريفة المانعة Prohibitively High Tariff Rate، يتوفر لدى دافعي الرسوم الضريبية حافز قوي للتهرب الضريبي Tax Evasion سواء من خلال التصنيف الذي يدرج السلعة المتاجر بها ضمن مجموعة سلعية تخضع لتعريفة جمركية أقل أو اللجوء إلى التهريب، ومن ثم تجنب دفع الرسوم بالكامل. وبالتالي فإن تخفيض مثل هذه التعريفة يؤدي في النهاية إلى زيادة الإيرادات الجمركية بل وتصحيح بيانات التجارة الدولية لاشتمالها في هذه الحالة على بيانات السلع التي كان يتم تهريبها في السابق.

هذا بالإضافة إلى أن تخفيض درجة تشتت التعريفة الجمركية يؤدي، بوجه عام، إلى دعم الإيرادات الضريبية كنتيجة أساسية لتقليل حوافز التهرب الضريبي. كما أن إصلاح سياسة التجارة الدولية باتباع هيكل تعريفة جمركية موحدة من شأنه أن يزيد من الإيرادات الضريبية كنتيجة لزيادة الشفافية والبساطة في التطبيق، حيث إن الهيكل الموحد للتعريفة أو حتى الهيكل الذي يحتوي على حدود قصوى ودُنيا قليلة سوف يقلل من فرص التهرب الضريبي ويسهل من مهمة الجمارك الإدارية بتقليل فرص أخطاء التصنيف والتقييم.

وفي حالة الاقتصاد الذي انتهج بالفعل برنامجاً جوهرياً لإصلاح سياسة التجارة الخارجية، فإن أي تخفيض إضافي للتعريفة الجمركية سوف يؤثر سلباً على الإيرادات الضريبية على الأقل في الأجل القصير. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار المنافع التي تعود على الاقتصاد جراء تنفيذ برنامج الإصلاح في الأجل الطويل، فإن الحل المناسب الذي يمكن أن يعوض أية خسائر محتملة في الإيرادات الضريبية يتمثل في استخدام نوعية من الضرائب أعلى جودة وأقل تشويهاً (مثل ضريبة القيمة المضافة) حيث يتم فرضها على السلع المنتجة محلياً والمستوردة من الخارج وليس على السلع المستوردة فقط ومن ثم تزداد حصيلة الضرائب.

وفي حالة الدول النامية التي ما زالت تعول على الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر إيرادات الموازنة العامة، فإن تخفيض متوسط التعريفة الجمركية سوف يؤثر سلباً على حجم تلك الإيرادات ومن ثم تثبط أو تمنع أية إصلاحات إضافية في المستقبل. وفي مثل هذه الحالات، من الضروري إيجاد مصادر بديلة للحصيلة الضريبية وتنويعها بخلاف رسوم التجارة الدولية مثل ضريبة القيمة المضافة (المبيعات). إلا أن توفير مصادر بديلة وتنويعها يستغرق وقتاً طويلاً للإعداد والتنفيذ مما يتطلب المساعدات الفنية من المؤسسات الدولية والإقليمية وكذلك ضرورة تحسين جودة الإدارة الجمركية. إلا أنه حتى في الدول التي تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر للإيرادات الحكومية، فإنه من غير الضروري تأجيل عملية إصلاح سياسة التجارة الخارجية التي تعتمد على الأساليب والإجراءات ذات الأثر الإيجابي أو المحايد على تلك الإيرادات، وهو ما يتمثل بشكل رئيسي في استبدال القيود الكمية بنظام التعريفة الجمركية وتحجيم أو إلغاء الإعفاءات الضريبية.

أما بالنسبة لجانب الصادرات، فقد شهد تقليص أو إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات إقبالا ملحوظا فى العديد من الدول، ويرجع ذلك إلى الاقتناع بأن إلغاؤها يعزز النمو الاقتصادي من جهة، ويحسّن من الوضع الخارجي للاقتصاد من جهة أخرى. ويعتمد أثر تخفيض التعريفة المستحقة على الصادرات على مدى تأثير قيمة وسرعة التخفيض على نمو الصادرات والقضاء على الأنشطة غير القانونية مثل التهريب. ولما كانت التعريفة على الصادرات تعد بديلا لبعض أشكال الضريبة على الدخل المتولد في قطاعات معينة مثل قطاع الزراعة، فإن تخفيضها أو إلغاؤها قد يحظى بموافقة السلطات فيما لو تم تنفيذ ذلك كأحد العناصر ضمن حزمة من عناصر الإصلاح بحيث ينعكس في النهاية على توسيع القاعدة الضريبية. هذا بالإضافة إلى أن إلغاء التعريفة المستحقة على الصادرات، دائماً ما يؤثر على المنتجين المحليين إيجابياً وخاصة منتجي المحاصيل الزراعية الذين دائماً ما ينتمون للشريحة الأكثر فقراً في المجتمع.

وأخيراً، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي يتم تنفيذها بإشراف ودعم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، غالباً ما توصي بتخفيض قيمة العملة المحلية بهدف توفير الحوافز للمصدرين لتنمية

أثر تحرير التجارة الدولية على إيرادات الموازنة العامة

أساليب إصلاح السياسة التجارية	الأثر المتوقع على إيرادات الموازنة العامة
إحلال التعريفة الجمركية محل القيود غير التعريفية	إيجابي (+)
إلغاء الإعفاءات الضريبية	إيجابي (+)
إلغاء دعم مرتبط بالتجارة الدولية	إيجابي (+)
تخفيض تشتت التعريفة الجمركية	غير محدد / إيجابي
إلغاء حالة الاحتكار المرتبط بالتجارة الدولية	غير محدد / إيجابي
تخفيض المتوسط المرتفع للتعريفة	غير محدد
تخفيض الحد الأعلى للتعريفة	غير محدد
تخفيض متوسط التعريفة المتخصصة أو المعتدلة	سلبي (-)
إلغاء الضريبة على الصادرات	غير محدد / سلبي

المصدر/ تقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين

صادراتهم بفعل الأسعار النسبية التنافسية. وبوجه عام، فإن أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي على حصيلة الرسوم الجمركية هو أثر مبهم وغير محدد (Tanzi 1989). ويعتمد على المرونة السعرية للطلب على الواردات (شرط مارشال ليرنر). ففي حالة أن الطلب على الواردات غير مرن، فإن تخفيض سعر الصرف سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات بالعملة المحلية، وبالتالي زيادة حصيلة الرسوم الجمركية عند أي مستوى للتعريفة الجمركية.

وفي هذا الصدد تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن تأثير إصلاح سياسة التجارة الخارجية على إيرادات الموازنة العامة يعتمد بقوة على السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة ومدى ملاءمتها وبالتحديد مدى ملاءمة سياسة سعر الصرف. كما أثبتت البراهين العملية أنه في الدول التي تميزت بسياسة حمائية مرتفعة لنظام تجارتها الخارجية قبل انتهاجها برنامجاً لإصلاح هذه السياسة، ساهمت إزالة القيود الكمية بدرجة كبيرة في زيادة حصيلة الرسوم الجمركية، في حين لم يؤد إصلاح هيكل التعريفة الجمركية إلى خسائر في تلك الحصيلة.

إطار رقم (1): تحليل جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة:

عند تقييم أداء وتطور الإيرادات، يجب التركيز على نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد ما ومقارنتها بتلك السائدة في اقتصادات أخرى. وعند الرغبة في تقليل عجز الموازنة، يجب المفاضلة فيما بين التكلفة الاقتصادية المترتبة على كل من زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام، وكقاعدة عامة، يتم اللجوء إلى كليهما معاً. وفي الأجل القصير، تلجأ الحكومات إلى الاعتماد على زيادة الإيرادات بطرق مناسبة من الناحية الإدارية والسياسية. إلا أن هذا الأسلوب غالبا ما يؤدي إلى أنظمة ضريبية معقدة وغير كفؤة ومشوهة للغاية مما لا يعني فقط الفشل في تحصيل إيرادات كافية بل أيضا تثبيط حوافز العمل والادخار المحلي، ومن ثم تتراجع معدلات تراكم الاستثمار (رأس المال)، ومعدلات النمو الاقتصادي أيضا.

ويستخدم المحللون الاقتصاديون مفاهيم مرونة وتعوم الضريبة Tax Elasticity & Buoyancy كأدوات مناسبة في مجال تقييم فعالية وكفاءة النظام الضريبي وتحديد نطاق الإصلاحات الضرورية. وتعرف مرونة الضريبة Tax Elasticity بأنها التغير النسبي في الإيرادات المحققة من هذه الضريبة مقسوما على التغير النسبي في القاعدة الضريبية كما يلي:

مرونة الإيراد الضريبي = التغير النسبي في الإيراد الضريبي (المحقق بموجب نظام ضريبي ثابت) / التغير النسبي في القاعدة الضريبية

أو

$$Elasticity = \frac{\Delta\ AT/\ AT}{\Delta\ GDP/GDP}$$

حيث تشير $\Delta\ AT$ إلى التغير خلال الفترة وتشير AT إلى الإيرادات الضريبية المحصلة بموجب نظام ضريبي ثابت.

عادة ما تشير AT إلى سلسلة بيانات لم يتم حصرها إلا أنه يتم اشتقاقها من سلسلة بيانات الإيرادات الضريبية بتعديل تأثير التغييرات الحادثة في النظام الضريبي خلال فترة القياس أو اشتقاق البيانات. وتمثل البيانات المشتقة، الإيرادات الضريبية التي من المفترض تجميعها في حالة ثبات العناصر المكونة للنظام الضريبي خلال الفترة مثل المعدلات والإعفاءات والأوعية الضريبية المعمول بها.

وتحسب مرونة الضريبة ليس على المستوى الإجمالي للإيرادات الضريبية فحسب بل أيضا تحسب لكل ضريبة على حده. ويتصف النظام الضريبي بالمرونة عندما تتعدى درجة مرونته الواحد الصحيح بما يشير إلى ارتفاع معدلات نمو الإيرادات عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في ظل نظام ضريبي ثابت لم تحدث فيه تغيرات خلال فترة القياس سواء في شكل إدخال ضرائب جديدة أو تعديل معدلات الضرائب المعمول بها بما يعني عدم وجود تغيير في السياسة الضريبية. وتعتبر مرونة النظام الضريبي من السمات المرغوب فيها والتي يجب تشجيعها خاصة في الدول التي يتزايد بها الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويتصف النظام الضريبي بالمرونة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأحوال الآتية:

- فرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية المتنامية.
- تطبيق معدلات الضريبة المتدرجة Progressive (ضريبة الدخل اكثر مرونة نسبيا).
- تطبيق التعريفة الجمركية القيمية Ad Val orem وليس النسبية Specific حيث تتميز القيمية بوجه عام بدرجات اكبر من المرونة.
- سرعة تحصيل الإيرادات الضريبية، وتعد سرعة تحصيل الضريبة من النقاط الهامة وخاصة خلال الفترات التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة، حيث يؤدي التأخير في تحصيل الضرائب لفترات طويلة إلى تآكل القيمة الحقيقية للإيرادات الضريبية.

ويعد النظام الضريبي المرن أحد ركائز السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى النمو الاقتصادي حيث تعتمد بوجه عام على نمو الإنفاق المستدام في مجالات البنية الأساسية والإعالة الاجتماعية والاقتصادية. وإن لم يصاحب هذه الزيادة في جانب النفقات زيادة في جانب الإيرادات، فإن ذلك بالطبع سوف يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على تمويل العجز سواء من مصادر خارجية (وما يترتب عليها من زيادة أعباء المديونية الخارجية) أو من مصادر داخلية. كما أن النظام الضريبي المرن يلغي دائما الحاجة إلى فرض زيادات ضريبية متتالية وغير متوقعة لها تأثير سلبي وعكسي على كل من الأنشطة ومصداقية الحكومات .

ثانيا: البعد المؤسسي في برنامج إصلاح سياسة التجارة الخارجية:

في البداية، يجب التنويه إلى أن كل من تحرير التجارة الخارجية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ليسا شيئا واحداً كما يعتقد البعض. فقد تقوم دولة ما بتنفيذ برنامج لتحرير تجارتها الخارجية دون أن تكون عضواً في المنظمة. كما أن هناك قواعد لمنظمة التجارة العالمية تختلف مع مفهوم تحرير التجارة الخارجية. ومن أمثلة ذلك، مكافحة الإغراق، تطبيق مواصفات الأمن والصحة وتطبيق قواعد المنشأ في التكتلات التجارية سواء قواعد المنشأ التفضيلية أو غير التفضيلية المفرطة في الحماية والتقييد....الخ.

إن إصلاح سياسة التجارة الخارجية يمكن تحليله من أكثر من زاوية ووجهة نظر مختلفة. فالاقتصاديون ينظرون دائماً إلى هذه السياسة على أنها تنطوي على تغيرات في مستويات التعريفة الجمركية والقيود الكمية معاً مما يؤثر على الأسعار النسبية بما ينعكس في النهاية على تحسين التنافسية الدولية للاقتصاد القومي. ومن ناحية أخرى، يتبنى صانعو السياسات وجهة نظر مختلفة لإصلاح السياسة التجارية تذهب إلى ابعد من مستوى التعريفة والقيود الكمية، حيث يرون أنها تنطوي على وضع قواعد وحدود جديدة، وتوقعات بفرص جديدة فيما يتعلق باختيار السياسات الاقتصادية وكيفية تنفيذها، وتحول أعمق في النمط السلوكي للقطاع العام، وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص من جهة والعلاقة مع العالم الخارجي بما يولد فلسفة جديدة للتنمية، من جهة أخرى. وبمزج وجهات النظر تلك، فإن محصلة إصلاح السياسة التجارية يجب أن تتمثل في الإصلاح المؤسسي بشكل أساسي.

تعريف البعد المؤسسي:

إن الإصلاح المؤسسي بالنسبة لصانعي السياسة التجارية والاقتصاديين لا يغير فقط باراميتر السياسة ولكنه أيضاً يغير العلاقات السلوكية. والتعريف الواسع للبعد المؤسسي، يشير إلى **مجموعة من القواعد السلوكية من صنع البشر تحكم وتشكل العلاقات الإنسانية وتساعد على تشكيل التوقعات عن تصرفات الآخرين. وكلما كان الإصلاح مصمماً بشكل جيد ومتسقاً مع الاحتياجات المؤسسية للمجتمع ساعد ذلك على تحسين سلوك أصحاب الأعمال ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي**. وبالتالي فإن إصلاح السياسة التجارية إنما يجب أن يهدف في الأساس إلى تهيئة وتأسيس بيئة مؤسسية عالية الجودة في الاقتصاد القومي.

ومما لاشك فيه، أن اتباع سياسة تجارة خارجية أكثر تحرراً من شأنه أن يقلل من ممارسة الفساد والأنشطة غير القانونية. وتعد منظمة التجارة العالمية أحد الأسباب الرئيسية وراء تسارع معدلات إصلاح السياسة التجارية في الدول النامية. ولكن المشكلة في استراتيجية منظمة التجارة العالمية، أنها تطلب من الدول النامية اتخاذ خطوات واسعة لا تتفق وأولويات التنمية فى تلك الدول. ومثال على ذلك، يعتبر توفير فرص التعليم الأساسي ذو أولوية أكثر من وضع نظام لحماية حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية. ولذلك فإن الصورة تعتبر مقلوبة حيث يجب على كل من منظمة التجارة العالمية ومصممي سياسة التجارة الخارجية أن يراعيا، كأولوية أولى، خدمة مؤسسات الدول النامية وليس العكس. أما بالنسبة للشروط اللازم توافرها مسبقاً للبعد المؤسسي، فتتمثل في ضرورة إصلاح نظام التسعير وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يتضمن إصلاح سوق العمل، والقطاع المالي والهيكل الضريبي وتخفيض تكلفة المعاملات مثل تأسيس المشروع الاستثماري، استصدار التراخيص بأنواعها لممارسة النشاط، استرداد الديون، الالتزام بمواعيد الشحن، وإعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال الخ. هذا ومن المفهوم أن إصلاح النظام السعري وتقديم الحوافز لا يعملا في ظل غياب المؤسسات الكفؤة. وفي هذا الصدد، تسوق التجارب الدولية العديد من الأدلة والبراهين التي تثبت ذلك من بينها، على سبيل المثال لا الحصر:

1. وقوع الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا (كوريا وتايلاند) عام 1997 يرجع إلى نقص التشريعات المالية التي تنظم الأسواق المالية أو التي يجب أن تتزامن مع التحرير المالي.
2. تحقق نتائج غير مرضية لإصلاح أسواق دول أمريكا اللاتينية إلى تجاهل برنامج الإصلاح للبعد الاجتماعي متمثلا في غياب شبكة الأمان الاجتماعية .

ومن أجل تجنب مثل هذا الفشل، يجب اتخاذ بعض الخطوات الضرورية للإصلاح المؤسسي بهدف تدعيم الأسواق، وتنقسم المؤسسات إلى مجموعات:

1) **حقوق الملكية**: من المفهوم أنه لا يمكن لأصحاب الأعمال الاستمرار في تقديم التقنية الجديدة أو التراكم الرأسمالي ما لم يتوفر لهم الحافز لجني العوائد المحققة على أصولهم والمتمثل في وجود الرقابة الفعالة. كما أن وجود التشريعات التي تحمي حقوق الملكية ليست دليلا على الرقابة الفعالة. فعلى الرغم من وجود تشريعات رسمية لحقوق الملكية يتمتع بها حملة الأسهم في روسيا، إلا أنهم في الغالب يعانون من عدم فعالية الرقابة والإشراف على الشركات. وعلى العكس من ذلك، فإن حملة الأسهم في الصين يتمتعون بالإشراف الفعال على المشاريع التي يمتلكون حصصاً فيها رغم عدم وجود تشريعات رسمية تنظم حقوق الملكية مما أضاف جوانب إيجابية للبيئة التي تعمل فيها تلك المشاريع والمساهمون فيها. الأمر الذي يعني أن البعد المؤسسي يمثل مزيجا من التشريعات والعادات والتقاليد والأعراف والقيم والمبادئ.

2) **المؤسسات التشريعية**: من المعروف أن هناك أشكالا عديدة لفشل الأسواق كما في حالة الاحتكار، وعدم شفافية المعلومات أو عدم تماثلها Asymmetric Information، وارتفاع تكلفة المعاملات. وقد أدرك الاقتصاديون أسباب هذا الفشل وقاموا بوضع أدوات تحليلية للمساعدة في التغلب على فشل الأسواق. ولكن تبين أن الأمر يتطلب إيجاد مؤسسات تشريعية فعّالة. كما يجب ملاحظة أنه كلما تحررت الأسواق قل العبء الواقع على المؤسسات التشريعية. ولكن الوضع في الدول النامية يحتاج إلى مزيد من التشريعات الاحترازية، والتدخل الحكومي الاستراتيجي، (حالة تايلاند وكوريا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي مما أدى إلى تحقيقهما للنمو الذاتي). كما أن الترتيبات المؤسسية الملائمة تختلف من دولة إلى دولة، وداخل الدولة نفسها عبر الزمن.

3) **مؤسسات للاستقرار الاقتصادي على المستوى التجميعي**: إن الأسواق سواء كانت مالية أو حقيقية لا تتوفر لديها القدرة الذاتية على الاستقرار، ومن ثم فهناك حاجة دائمة للمؤسسات التي تحافظ على الاستقرار في الأسواق. وقد انتهجت الدول المتقدمة هذه السياسة في تأسيس

المتقدمة هذه السياسة في تأسيس مؤسسات لتنفيذ السياسات المالية والنقدية بغرض الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .

4) **مؤسسات التأمين الاجتماعي**: إن المخاطر الاقتصادية الحديثة على مستوى الدخول والقدرة على العمل تختلف من شخص إلى آخر مما يستوجب التوسع في برامج التأمين الاجتماعي التي تقدم تعويضات البطالة الذي يعد عاملا يضاف إلى الاستقرار الاجتماعي. ومن أمثلة هذه المؤسسات صناديق التأمين الاجتماعية، صندوق إعالة البطالة، والتعويضات والملكية العامة وصندوق التأمين على الودائع وتشريعات الاحتادات.

5) **مؤسسات لإدارة الانتماءات المختلفة للمجموعات المختلفة المكونة للمجتمع**: يؤدي اختلاف المجتمعات حسب العرقيات والديانات والانتماءات السياسية ومستويات الدخل .. الخ، إلى الاختلاف والبعد عن الوفاق الاجتماعي. وتدرك المجتمعات المتقدمة، جيداً، أساليب التوفيق بين هذه المجموعات من خلال مجموعة من المؤسسات تهدف إلى حماية الأقليات، مثل: استقلالية النظام القضائي بما ينعكس على نزاهته وسرعة الفصل في النزاعات، الانتخابات الحرة، التمثيل المؤسسي للأقليات، واحادات تجارية مستقلة تعتبر أمثلة على هذه المؤسسات .

والسؤال الآن، ما هي العلاقة بين المؤسسات وإصلاح سياسة التجارة الخارجية؟

تتوقف كفاءة اقتصاد السوق على منظومة العمل المؤسسي بحكم ارتباط المؤسسات بعضها البعض، بل إن ضعف وفشل المؤسسات له أثر مدمر على التنافسية الدولية. وتعتبر العلاقة بين المؤسسات والنمو هامة حيث إن المؤسسات الكفؤة تسهل فاعلية السياسات، وهذه بدورها تدعم الكفاءة الاقتصادية والنمو. ولهذا ينظر إلى الإصلاح المؤسسي على انه جوهر الإصلاح الاقتصادي وأساس التجارة الخارجية والعولمة. كما أن الاهتمام بالبعد المؤسسي يحقق التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ونظيراتها في دول الشركاء التجاريين. ويرصد هذا العدد من "نشرة ضمان الاستثمار"، "**مؤشر التجارة عبر الحدود كأحد مؤشرات سهولة أداء الأعمال 2008" كونه ابلغ المؤشرات الدالة على ضرورة إصلاح البعد المؤسسي لسياسة التجارة الدولية.**

إن إصلاح سياسة التجارة الخارجية يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية طالما أن هذا الإصلاح يركز على بناء مؤسسات فعالة. وان الهدف الأساسي الذي يجب العمل على تحقيقه عند وضع برنامج لإصلاح السياسة التجارية هو تحسين جودة المؤسسات داخل الاقتصاد القومي وليس زيادة حجم التجارة أو إضفاء مزيد من التحرير على السياسة التجارية أو النفاذ إلى الأسواق الخارجية. كما أن البيئة اللازم توفرها لوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية بكفاءة وفاعلية هي تلك البيئة التي تتوفر فيها الخصائص الآتية:

- الشفافية والمصداقية حيث ترسل إشارات واضحة لكل من المنتج والمستهلك.
- القدرة على التعامل مع أسباب فشل الأسواق ومعالجتها، وترتبط بوجه عام بعملية تخصيص الموارد وتوزيع الدخل من خلال تقوية قواعد المنافسة لمنع الاحتكار والقضاء على ظاهرة دفع الرشاوى وتكوين جماعات الضغط ومن ثم تحافظ على الموارد الاقتصادية.
- التلاؤم مع القدرات الإدارية للحكومة.
- القدرة على تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي لكل فئات المجتمع وتياراته المختلفة.

لمزيد من الاطلاع، يرجى البحث في العناوين التالية:

- Ebrill, L. (et.al.) 2002. "Fiscal Dimensions of Trade Liberalization", Chapter 4, Hoekman, B., A.Mattoo, and P. English (eds.), Development, Trade, and the WTO: A Handbook, The World Bank, Washington D.C.
- Rodrick, Dani. 2002. "Trade Policy Reform as Institutional Reform", Chapter 1, Hoekman, B., Mattoo, and P. English (eds.), Development, Trade, and the WTO: A Handbook, The World Bank, Washington D.C.

مؤشرات

مؤشر التجارة عبر الحدود كأحد مؤشرات سهولة أداء الأعمال 2008:

يركز هذا المؤشر الفرعي على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

تشير الدراسات الحديثة إلى ارتفاع تكلفة الإجراءات الروتينية والبيروقراطية كنسبة من إجمالي قيمة الصادرات في الدول النامية، حيث تجاوزت تقديراتها نسبة 10% من الإجمالي. ففي جورجيا، على سبيل المثال، بلغت 14% من إجمالي الصادرات ونحو 18% في نيجيريا.

وبناء على ذلك يشير التقرير إلى تجاوز تكلفة المعاملات بالنسبة للصادرات من السلع المصنعة في الدول النامية (والتي تتضمن تكلفة التعامل مع السلطات الجمركية وتكلفة نقل هذه السلع داخل القطر المصدر) التعرفة الجمركية المفروضة عليها من

السلطات الجمركية في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وما لاشك فيه أن وجود نظام غير فعال للجمارك أو النقل لأغراض التجارة الدولية يلزم الشركات والمصانع الاحتفاظ بمستويات مرتفعة من مخزون مدخلات الإنتاج في مخازنها بغرض ضمان استمرار العملية الإنتاجية وبما يضيف تكاليف إنتاج تتراوح ما بين 4-6% من الإجمالي. الأمر الذي يعني أن انتهاج سياسة التصنيع في وقته "Just in Time production" حلم بعيد المنال.

كما أن ارتفاع تكلفة التجارة الدولية يزيد من المستوى العام للأسعار المحلية (التضخم) ويعوق الشركات والمصانع المحلية من تصدير منتجاتها إلى الخارج. وقد أشارت دراسة حديثة إلى أن تأخير تصدير منتج يوما واحدا يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة بنحو 1%. وأشارت دراسة أخرى إلى أن تخفيض تكلفة التجارة الخارجية بنحو 50% من شأنه أن يزيد من قيمة التجارة العالمية في السلع المصنعة بنحو 377 مليار دولار في السنة ويضاعف من المنافع العائدة على المستهلك جراء تخفيض التعرفة الجمركية. وتوصلت دراسة ثالثة إلى إمكانية زيادة صادرات الملابس من بنجلاديش بنحو 30% إذا ما تمت إزالة المعوقات التي تعترضها في (ميناء تشيتاجونج) أهم الموانئ البنجلادشية.

وتشير بيانات تقرير بيئة أداء الأعمال للعام 2008، إلى أن هناك علاقة عكسية بين مستوى

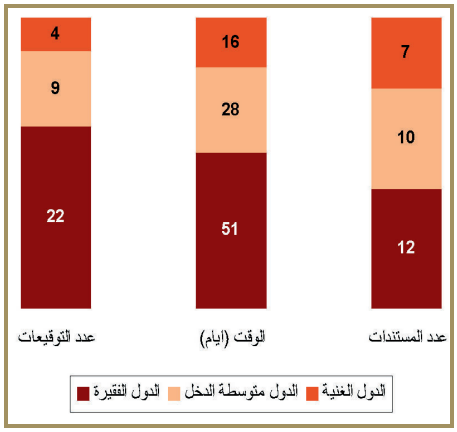

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 – البنك الدولي.

الدخل في الدول وعدد المستندات والوقت اللازم بالأيام وعدد التوقيعات اللازمة لإتمام العملية الاستيرادية (الرسم البياني المقابل). وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تمتلك نظاما فعالا للجمارك والنقل التجاري يتطلب عدداً أقل من المستندات والتوقيعات للمسئولين، وبالتالي وقتاً أقل لاستكمال الإجراءات المطلوبة لأغراض التصدير والاستيراد. ينعكس في النهاية في زيادة حجم التجارة الخارجية لهذه الدول مع العالم الخارجي. بالإضافة إلى تشجيع المصدرين فيها على الاستمرار في أنشطتهم التصديرية في ظل إمكانية تخفيض تكلفة التصدير ومن ثم تحقيق مكاسب أعلى.

وتشير الدراسات أيضا إلى أن كل يوم تأخير في نقل السلع إلى المستورد يضيف ما نسبته 0,5% من قيمة الشحنة المنقولة. وبمعنى آخر، إذا كان بمقدور برنامج إصلاح سياسة التجارة الخارجية أن يقلل الفترة الزمنية اللازمة لنقل الشحنة المصدرة بمقدار النصف (من 20 يوماً إلى 10 أيام مثلا)، فإن ذلك يؤدي إلى توفير تكلفة التصدير بما نسبته 5% من قيمة الشحنة للمصدر. وتؤكد تلك الدراسات على إمكانية تحقيق تقدم سريع في الدول الفقيرة، حيث إن الأعباء المالية الناجمة عن تعقيد الإجراءات تتجاوز الأعباء المالية الناجمة عن ضعف البنية التحتية لنقل السلع المتاجر بها دوليا (إطار رقم 1).

وهناك منافع أخرى من الإصلاح في هذا المجال تتمثل في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فوفقا لنتائج مسح إحصائي شمل العديد من الشركات متعددة الجنسيات في عام 2005، أبدت 65% من هذه الشركات استعدادها لزيادة استثماراتها في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما لو تم تسهيل عمليات التجارة الدولية في هذه الدول.

ناهيك عن أنه كلما زاد عدد المستندات المطلوب استيفاءها، ساعد ذلك على انتشار الفساد في السلطات الجمركية. وبالتالي فإنه في ظل تعقيد الإجراءات والطلبات المتكررة للرشاوى، يلجأ العديد من المصدرين والمستوردين إلى تجنب التعامل مع السلطات الجمركية عن طريق التهريب عبر الحدود الدولية

مؤشر التجارة عبر الحدود حسب الأقاليم الاقتصادية 2008

الإقليم	عدد مستندات التصدير	الوقت اللازم للتصدير بالأيام	تكلفة التصدير $/الحاوية	عدد مستندات الاستيراد	الوقت اللازم للاستيراد بالأيام	تكلفة الاستيراد $/الحاوية
إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	6.9	24.5	885.3	7.5	25.8	1,014.5
إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	4.5	9.8	905.0	5.0	10.4	986.1
إقليم جنوب آسيا	8.6	32.5	1,179.9	9.1	32.1	1,417.9
إقليم أوروبا وآسيا الوسطى	7.0	29.3	1,393.4	8.3	30.8	1,551.4
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7.0	22.2	1,107.5	7.6	25.8	1,228.4
إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.1	24.8	992.2	8.0	28.7	1,128.9
إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	8.1	35.6	1,660.1	9.0	43.7	1985,9

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال – البنك الدولي 2008.

وهو ما يبطل أهم مبررات قيام أجهزة الجمارك على الحدود ألا وهو التأكيد على جودة السلع المتاجر بها وتحصيل الضريبة المستحقة. ومن ثم فإنه إذا ما رغبت الحكومات في تسهيل بيئة أداء الأعمال لديها، فإن تخفيض تكلفة التجارة الدولية يعتبر نقطة بداية جديدة بالاهتمام.

ويشير التقرير إلى انه خلال السنوات الثلاث الماضية، انتهجت 55 دولة حول العالم برامج إصلاح استهدفت 68 إجراءً إصلاحياً في مجال تسهيل التجارة عبر الحدود الدولية، منها 24 دولة خلال العام 2007/2006 فقط. تركزت إصلاحاتها حول تسريع إصدار الموافقة التصديرية أو الاستيرادية في معظم هذه الدول. وقد انتمت الدول التي انتهجت إصلاحات في هذا المجال إلى مجموعة الدول الغنية مثل النمسا، مجموعة دول الأسواق الناهضة مثل البرازيل والهند وتايلاند أو مجموعة الدول الفقيرة مثل جيبوتي وأوغندا.

وقد شهدت السنوات الثلاث السابقة إصلاحات سنوية في باكستان ومرتين فقط في كل من النمسا والصين والهند وغانا وجواتيمالا ورواندا وموريشيوس وجامايكا ومصر واليمن. ويشير تقرير البنك الدولي للعام 2008 إلى أن أكثر الإجراءات الإصلاحية نجاحا في تخفيض فترات التأخير وتحسين الفرص التصديرية تمثلت في خمسة إصلاحات هي:

(1) تقليل الوقت المستغرق في عمليات الفحص الفني للسلع المتاجر بها دوليا: تخضع السلع المتاجر بها دوليا للعديد من أنواع الفحص والتفتيش، فعلى سبيل المثال يتم الفحص لأغراض تحصيل الضرائب أو تحقيق الأمن القومي أو البيئي وكذلك لأسباب الصحة والسلامة. ومن المفهوم أن هذه الفحوصات المتعددة لا تتم في نفس الوقت. ففي الموانئ النيجيرية، سواء كانت بحرية أو جوية أو برية، تتعرض الشحنة التصديرية أو الاستيرادية للتفتيش والفحص من قبل 5 جهات حكومية هي الرقابة على الجودة، أمن الميناء، الشرطة، أمن الولاية ومجموعات التفتيش عن المواد المتفجرة. وكل هذه الجهات تطلب رشوة من صاحب الشحنة. وكان هذا الوضع يتشابه مع الوضع في باكستان إلى أن أدخلت باكستان تقنية تقييم المخاطر لتحديد الشحنات المشتبه بها وفحصها بدقة، وتلك غير المشتبه بها التي يتم الإفراج عنها فورا ودون فحص. ونتيجة للإصلاحات التي انتهجتها باكستان انخفضت عمليات الفحص الفني من 100% إلى 5% فقط في الوقت الحالي. ومن ثم يتم الإفراج حاليا عن 70% من الشحنات خلال ساعة واحدة مقارنة بنحو 10 أيام في عام 2004. ولا يعني هذا انخفاض الإيرادات الجمركية بل ارتفعت بما نسبته 20% عن عام 2004.

ويقترح أن يتم تكوين فريق عمل موحد من مختلف هيئات الفحص والتفتيش الحدودية من أجل تخفيف الأعباء والإجراءات على المصدرين والمستوردين. فقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت عام 2003 أن الصادرات البرية من قيرغيزستان إلى روسيا عبر الطرق البرية تستغرق نحو 208 ساعة، 60% منها تمثل انتظار على الحدود الدولية بسبب تعدد عمليات الفحص والتفتيش من كل من السلطات الجمركية، مكاتب الصحة والسلامة، مكاتب الهجرة، وحرس الحدود. وفي عام 2007 قامت السلطات بتوحيد عمليات الفحص بتكوين فريق عمل من مختلف الهيئات المذكورة سلفا مما أدى إلى القضاء على فترات الانتظار نهائيا. وقد تبعتها في ذلك كل من البوسنة والهرسك والسلفادور وجورجيا.

(2) تقديم إقرارات الفحص الجمركي عبر الإنترنت: تبنت هذا الإصلاح مصلحة الجمارك الكينية خلال عام 2005 وبعد مرور عامين تم اختصار الوقت اللازم للإفراج عن الشحنات إلى النصف تقريبا.

(3) تقليل النقاط التفتيشية التي تواجه النقل البري مما يؤدي إلى اختصار وقت النقل الداخلي: وهو ما يستلزم توقيع اتفاقيات تعاون بين الدول المشتركة في الحدود الدولية، بغرض تقليل نقاط التفتيش وإزالة بعض القيود المفروضة مثل تحديد حصة للدول المجاورة فيما يتعلق بعدد الشاحنات المسموح لها العبور خلال فترة زمنية معينة.

(4) التقييم الدوري لأثر الإصلاحات من خلال الرصد العشوائي لفترات التأخير في المنافذ الجمركية عبر الحدود: ففي عام 2005، أجرت السلطات الضريبية في تنزانيا رصدا عشوائيا لإجراءات الفحص لأغراض الاستيراد خلال الفترة من وصول البضائع المستوردة إلى دخولها مخازن المستورد. وكانت نتائج هذا الرصد قبل الإصلاحات كالآتي: تستغرق العملية الاستيرادية عبر المنافذ البحرية فترة زمنية قدرها 8 أيام و 23 ساعة، وعبر المنافذ الجوية، 6 أيام و 15 ساعة، وعبر المنافذ البرية، 3 أيام و 9 ساعات. وبعد مرور عام، أعادت السلطات نفس الرصد العشوائي لقياس أثر الإصلاحات التي انتهجتها واكتشفت اختصار الوقت إلى الربع تقريبا بالمتوسط.

(5) تحول الإصلاحات نحو تقليل الوقت المستغرق للتجارة الدولية بدلا من تخفيض الضرائب الجمركية: أشارت دراسة حديثة إلى أن تكلفة تعطيل الواردات تتجاوز تكلفة التعريفة

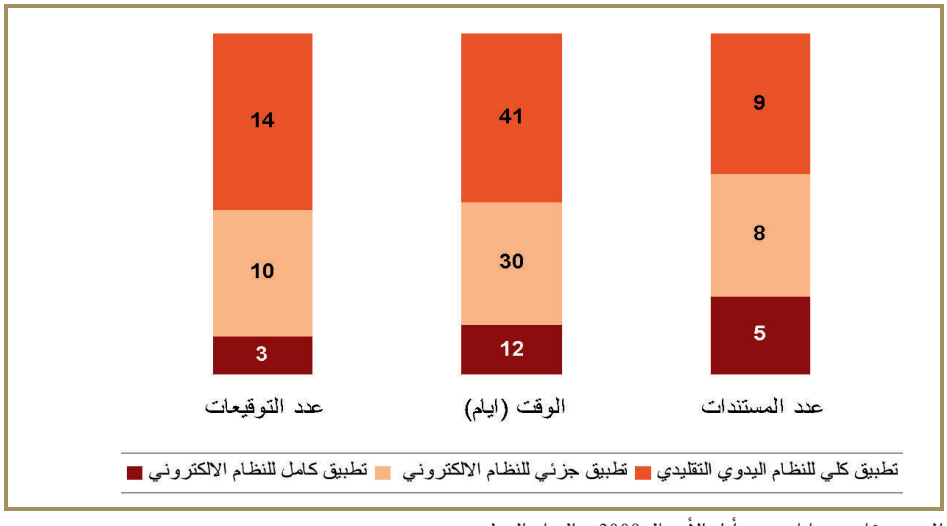

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 – البنك الدولي.

الجمركية في كل الأقاليم الاقتصادية حول العالم، والأمر يعتبر صحيحا أيضا بالنسبة للصادرات في كافة الأقاليم الاقتصادية فيما عدا إقليم شرق آسيا وإقليم غرب أوروبا. وتشير نفس الدراسة إلى أن تكلفة تعطيل الصادرات تمثل أربعة أمثال التعرفة الجمركية التي يتحملها المصدرون الأفارقة في دول الشركاء التجاريين .

الإصلاحات التي تمت في الدول العربية خلال الفترة 2004– 2007:

إن حصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التجارة العالمية، باستبعاد الصادرات النفطية، تمثل نسبة أقل من حصتها منذ 25 عاما. ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى معوقات تشريعية وإدارية وإجرائية يواجهها المصدرون والمستوردون في هذه الدول. وفي هذه الصدد، اهتم العديد من الدول العربية بإجراء إصلاحات فيما يتعلق بآليات تسهيل التجارة الدولية وإزالة المعوقات، وكما يتضح من الرسم البياني المقابل، أن مجموعة دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نجحت في تخفيض الوقت المستغرق للتصدير بالمتوسط من 27 يوما إلى 25 يوما فقط خلال الفترة 2007/2006. وباستعراض الإصلاحات التي تمت في الدول العربية خلال الفترة 2004– 2007 نجد:

أولا: خلال العام 2007/2006:

ألغت السلطات الجمركية في **المملكة العربية السعودية** شهادة القنصلية ضمن المستندات اللازمة وأصبح الكثير من المعلومات المطلوبة للإفراج الجمركي متاح عبر الإنترنت مما أدى إلى اختصار الوقت المستغرق للتجارة الدولية في المملكة بنحو يومين. وفي **جيبوتي**، مدت السلطات الجمركية ساعات العمل في الميناء لتشمل عطلة نهاية الأسبوع وأيام العطل القومية. وتتم حاليا إعادة تجديد الميناء وتطويره تحت إدارته الجديدة. وفي **المغرب**، تم إدخال العمل بتقنية تقييم المخاطر في مجال الفحص الفني لتحديد الشحنات المشتبه بها وتلك غير

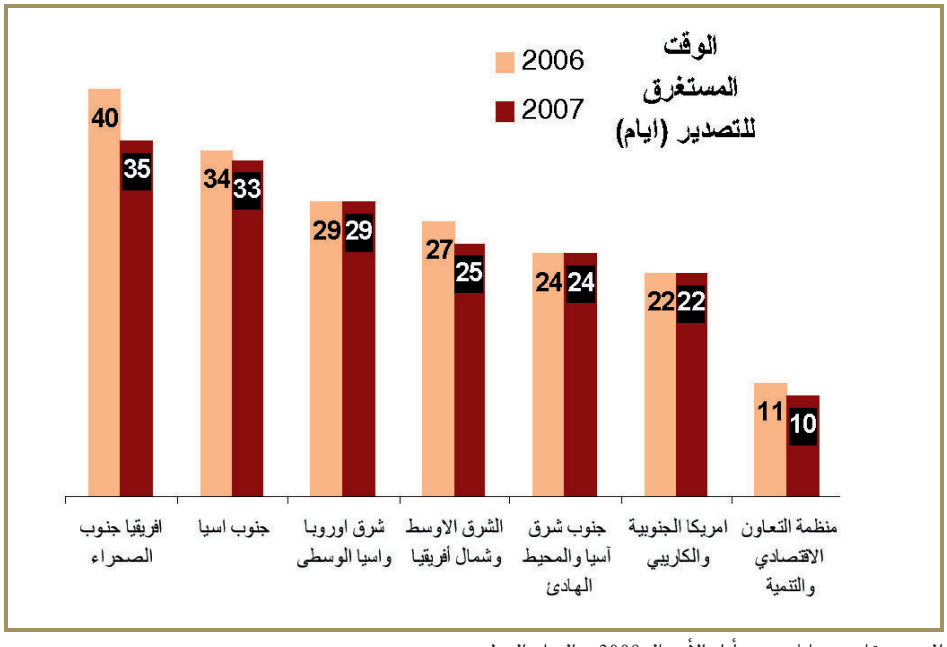

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 – البنك الدولي.

المشتبه بها ومن ثم اختصار وقت الفحص الفني إلى النصف. وفي **الجزائر**، سرعت السلطات من إجراءات منح تراخيص لمكاتب التخليص الجمركي الخاصة ومن ثم ارتفع عدد هذه المكاتب وانخفضت تكلفة التخليص الجمركي بما نسبته 40%.

ثانيا: خلال العام 2006/2005:

في **سوريا**، تم إدخال إصلاحات إدارية في النظام الجمركي يقضي بإمكانية تقديم الإقرار الجمركي قبل وصول البضائع إلى المنافذ الحدودية، مما أسفر عن اختصار الوقت بنحو يوم واحد. وقد أدرجت في ميناء اللاذقية تقنية الفحص بأسلوب تقييم المخاطر الذي يفرز الشحنات إلى شحنات مشتبه بها وغير مشتبه بها، إضافة إلى إمكانية تقديم المستندات المطلوبة إلكترونيا. وفي **الأردن**، تم إدخال إصلاحات إدارية في النظام الجمركي لديها يقضي بتسريع الإفراج عن الشحنات المستوردة وفحصها بعد وصولها مستودعات المستورد. كما تم تحسين البنى التحتية للموانئ وزيادة التعاون ما بين هيئات التفتيش والفحص المختلفة في المنافذ الحدودية.

ثالثا: خلال العام 2005/2004:

صنفت **مصر**، وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي لبيئة أداء الأعمال للعام 2006، كأفضل دولة في مجال الإصلاحات الضريبية والجمركية، والتي من أهمها، تخفيض عدد الموافقات الجمركية من 26 إلى 5 فقط. وتم العمل بتحديد حد أقصى للإفراج الجمركي خلال يومين فقط. وقد جاء هذا التحسن كجزء من إصلاحات واسعة تناولت تخفيض عدد بنود التعرفة الجمركية المتضمنة المجموعات السلعية "Tariff bands" من 27 إلى 6 بنود فقط مع تبسيط إجراءات الفحص الجمركي. وفي **اليمن**، ألغت السلطات نظام الترخيص لكل شحنة استيراد واستبدلته بترخيص عام يتم استصداره لأغراض الاستيراد مما قلل من تكلفة استخراج هذه التراخيص واختصار الوقت اللازم لها. وفي **الإمارات العربية المتحدة**، تمت إضافة أرصفة جديدة في ميناء جبل علي. ومن ثم اختصر الوقت اللازم لتفريغ الشحنة من ستة أيام في 2004 إلى 17 ساعة. وفي **موريتانيا**، مدت ساعات العمل بميناء نواكشوط لتصبح على مدار الساعة.

إطار رقم (2): إجراءات مستندات ما قبل الشحن تهيمن على الفترة الزمنية اللازمة للاستيراد عالميا:

في تقرير بيئة أداء الأعمال للعام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

وقد تم حصر الإجراءات بدءاً من إعداد المستندات الضرورية وانتهاءً بوصول البضائع إلى مخازن المستورد، وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءاً من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في عباب البحار. وعليه، تم

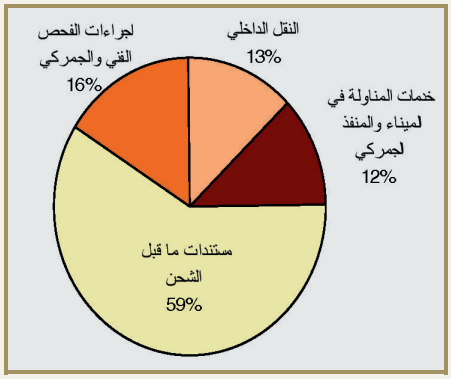

تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربعة مراحل هي:

1- المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.

2- الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك.

3- المرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني.

4- النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

وتشير النتائج إلى أن كل من المرحلة الثانية والرابعة (الميناء والنقل الداخلي) تتطلبان بنية تحتية متطورة، تمثل بالمتوسط فقط 25% من الوقت المستغرق لإتمام العملية الاستيرادية، في حين استحوذت المرحلة الأولى (مستندات ما قبل الشحن) على أكثر من 50% من الوقت الإجمالي اللازم لإتمام العملية. وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن برامج الإصلاح في هذا المجال يجب أن تركز على تبسيط وتسهيل مرحلة مستندات وإجراءات ما قبل الشحن، خاصة أنها لا تتطلب إقامة مشاريع للبنى التحتية وما يصاحب ذلك بطبيعة الحال من قرارات بضخ استثمارات ضخمة، ولكن الإصلاح، ببساطة، يتطلب إصدار بضعة قرارات إدارية وتشريعية تنصب على إزالة المعوقات المتمثلة في البيروقراطية والروتين .

مؤشر التنافسية العالمية 2008

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح أهم تقييم عالمي شامل موثوق لتنافسية الدول، لتقديمه رؤى قيمة حول السياسات الاقتصادية، المؤسسات وعوامل تحفيز الإنتاج، والتي تؤدي جميعها إلى استمرار النمو الاقتصادي والازدهار طويل المدى.

ويقدم التقرير، الذي يعتبر نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، مجموعة شاملة من البيانات من خلال عدد كبير من مؤشرات التنافسية تشمل العديد من الدول الصناعية والنامية. يغطي التقرير هذا العام 131 دولة، تساهم بـ 98% من الناتج المحلي العالمي. وتستند مؤشراته إلى بيانات عن مصادر دولية بارزة، ونتائج مسوحات سنوية يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي، لآراء الآلاف من رواد الأعمال حول مواضيع تتعلق بالتنافسية الوطنية.

يشمل **مؤشر التنافسية العالمية** هذا العام 131 دولة منها 14 دولة عربية، حيث دخلت ثلاث دول جديدة المؤشر هذا العام منها دولة عربية واحدة (**السعودية**)، مقارنة بـ128 دولة منها 13 دولة عربية، للعام 2007.

دليل المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمية من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر **تنافسية النمو** الذي يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر عوامل الابتكار والدقة. كما يشتمل مؤشر **تنافسية الأعمال** والذي يتكون من: مؤشر مدى التعقيد في عمليات واستراتيجيات الشركات، ومؤشر مستوى بيئة الأعمال المحلية. وقد تم إحداث بعض التغيرات في منهجية المؤشر لهذا العام، وإلغاء الثلاث مجموعات التي صنفت الدول وفقا لمستوى تنافسيتها في مؤشر العام 2007.

ترتيب دول العالم في المؤشر

تصدرت الولايات المتحدة مؤشر **تنافسية النمو** لهذا العام، وتلتها في المراتب العشر الأولى على التوالي (سويسرا، الدنمرك، السويد، ألمانيا، فنلندا، سنغافورة، اليابان، المملكة المتحدة وهولندا)، بينما حلت كل من (زامبيا، إثيوبيا، ليسوتو، **موريتانيا**، غوايانا، تيمور-الشرقية، موزامبيق، زيمبابوي، بوروندي وتشاد) في المراتب

مؤشر التنافسية العالمية 2008

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا							
		المؤشر الكلي لتنافسية النمو	المؤشرات الفرعية			الدولة	مؤشر تنافسية الأعمال	المؤشرات الفرعية	
		2008 131 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الإبداع والدقة		2008 127 دولة	مدى تعقيد عمليات واستراتيجيات الشركات	مستوى بيئة الأعمال المحلية
1	الكويت	30	28	49	49	تونس	25	33	25
2	قطر	31	24	44	46	الإمارات	28	37	28
3	تونس	32	34	47	29	قطر	33	43	31
4	السعودية	35	39	52	45	سلطنة عمان	38	38	41
5	الإمارات	37	25	35	42	البحرين	43	53	42
6	سلطنة عمان	42	38	70	40	الأردن	48	51	49
7	البحرين	43	32	46	74	الكويت	49	59	47
8	الأردن	49	46	64	54	السعودية	51	47	50
9	المغرب	64	70	80	70	المغرب	63	75	59
10	مصر	77	79	85	63	مصر	70	69	71
11	سوريا	80	71	100	82	سوريا	86	74	89
12	الجزائر	81	49	97	102	الجزائر	97	120	91
13	ليبيا	88	67	123	105	موريتانيا	103	97	104
14	موريتانيا	125	121	128	109	ليبيا	109	109	109

المصدر: World Economic Forum
الموقع الشبكي: www.weforum.org
ملاحظة: في ضوء التعديلات في منهجية احتساب المؤشر لهذا العام، لم يكن بالإمكان عقد مقارنة صحيحة بين عامي 2007 و 2008

العشر الأخيرة على التوالي، بينها دولة عربية واحدة.

كما تصدرت الولايات المتحدة مؤشر **تنافسية الأعمال** وتلتها في المراتب العشر الأولى على التوالي (ألمانيا، فنلندا، السويد، الدنمرك، سويسرا، هولندا، النمسا، سنغافورة واليابان)، وحلت كل من (بنغلاديش، غوايانا، نيبال، موزامبيق، ألبانيا، بوليفيا، باراغواي، ليسوثو، بوروندي وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

تصدرت **الكويت** مؤشر **تنافسية النمو** عربيا، بالترتيب (30) عالميا وتلتها في المراتب العشر الأولى كل من قطر (31)، تونس (32)، السعودية (35)، الإمارات (37)، سلطنة عمان (42)، البحرين (43)، الأردن (49)، المغرب (64) ومصر (77).

فيما تصدرت **تونس** مؤشر **تنافسية الأعمال** عربيا، بالترتيب (25) عالميا، وتلتها في المراتب العشر الأولى كل من الإمارات (28)، قطر (33)، سلطنة عمان (38)، البحرين (43)، الأردن (48)، الكويت (49)، السعودية (51)، المغرب (63) ومصر (70).

دراسات

عنصر الوقت كأحد محددات حجم التجارة الدولية

توضح هذه الدراسة، التي جاءت بعنوان "التجارة في موعدها"، مدى تأثير عنصر الوقت على حجم التجارة الدولية، استنادا إلى بيانات حديثة تم جمعها حول المدة الزمنية التي يستغرقها نقل حمولة أو شحنة في حاوية بمعايير موحدة ومواصفات قياسية، من المصنع إلى السفينة، في 98 دولة. وقد تبين أن كل يوم تأخير إضافي قبل بدء الشحن يخفض من حجم التجارة بأكثر من 1%. كما أن ضرر مثل هذا التأخير يكون اكبر على الصادرات سريعة العطب مثل بعض المنتجات الزراعية. كما تسلط نتائج الدراسة الضوء على أهمية تخفيض التكاليف المتصلة بالتجارة إذا ما أردنا تحفيز الصادرات.

ووفقا لبيانات تم جمعها من 345 وكيل شحن وموظف موانئ وجمارك في 126 دولة، بهدف معرفة ما إذا كان **للتكاليف المتنوعة المتصلة بالتجارة** من تأثير على **حجمها**، تبين أن معدل المدة الزمنية التي يستغرقها نقل حاوية للتصدير (بمقاييس موحدة)، من المصنع إلى اقرب ميناء بحري للشحن، بما في ذلك إتمام كافة الإجراءات الجمركية والإدارية والمتطلبات اللازمة لتحميل البضاعة على السفينة، تتراوح من 116 يوما (في باجوي- جمهورية أفريقيا الوسطى)، إلى 5 أيام فقط (في كوبنهاجن). وتبين المعادلة التي تم تطبيقها مدى تأثير التأخير في الشحن على صادرات دول متشابهة من حيث المعطيات والجغرافيا والرسوم الجمركية المفروضة من قبل الدول المستوردة، الأمر الذي يمكن من خلاله استنباط تأثير **المستورد** أيضا على **حجم** التجارة .

من جهة أخرى، قد يكون **لحجم التجارة** أيضا تأثيرا مباشرا على تكاليفها. فالتكلفة الحدية للاستثمار في مجال تسهيل التجارة الدولية تكون أعلى عندما يكون حجم التجارة اكبر. كما أن تقنيات اختصار الوقت مثل فحص الحاويات الكترونيا، لا تتوفر إلا في الموانئ عالية الاستيعاب. وهكذا، بينما تؤدي آليات تسهيل التجارة الدولية الأكثر كفاءة إلى تحفيز التجارة، فإن حجم التجارة أيضا يمكن أن يفرض ضرورة إيجاد مثل تلك التسهيلات. وبالمقابل، قد تعمل أحجام التجارة الأكبر على زيادة الازدحام وطوابير الانتظار في المنافذ الجمركية والموانئ ومن ثم تصبح البنية التحتية لهذه الموانئ غير كافية، مما يجعل للتكلفة المرتبطة بالوقت تأثيرا ايجابيا على التجارة. وكمثال توضيحي، ما حدث في الصين، عندما زاد حجم التجارة خلال العام 2003 مما أدى إلى زيادة مدة الانتظار في ميناء شنغهاي بمعدل يومين. أي أن هناك علاقة تبادلية طردية بين **حجم التجارة والتأخير**. وكان نتيجة لذلك أن شيدت الصين 12 مرسى إضافيا للتحميل، فانخفض الوقت اللازم للتحميل.

كما تم قياس الوقت اللازم للتصدير بعد خروج الحاوية من حدود عدد من **الدول المغلقة** (التي لا منافذ مائية لها)، أي الوقت المستغرق من نقطة الحدود حتى ميناء التفريغ في الدولة (الدول) المجاورة، لمعرفة مدى تأثير الوقت اللازم للتصدير والتكاليف المتصلة به، على حجم التجارة عالميا. ذلك أن حجم التجارة قد يؤثر على مواعيد التصدير في الدول التي لا منافذ مائية لها، إلا انه من غير الممكن أن يؤثر على مواعيد التصدير في الدول الأخرى/الأجنبية. وبخاصة أن الدول التي لا منافذ مائية لها تكون صغيرة المساحة وتساهم بجزء ضئيل فقط من التجارة الدولية، عبر موانئ الدول الأخرى.

كما استندت الدراسة إلى استبيان (عن البنك الدولي)، رصد إجابات موظفي التسهيلات التجارية لدى شركات وكلاء الشحن (كونهم الفئة الأقدر على تقديم معلومات عن التكاليف المتصلة بالتجارة) في 146 دولة عام 2005، تراوحت خدماتهم من إيجاد خط الشحن الأنسب وإعداد المستندات الخاصة بالجمارك ومتطلبات التأمين وتسديد الرسوم، إلى الإلمام التام بالتغيرات التشريعية والتطورات السياسية التي قد تؤثر على تاريخ وصول الشحنة. وكمثال على تلك الإجراءات يحتاج المصدّر في بوروندي إلى إعداد 11 مستندا وزيارة 17 مكتبا والحصول على 29 توقيعاً ومدة 67 يوما في المتوسط لنقل بضاعته من المصنع إلى السفينة. وهكذا، تبين أن 75% من عوائق التجارة تتسبب بها العقبات الإدارية وتعدد الإجراءات الجمركية والضريبية وإجراءات التفتيش عند التحميل والتفريغ (هناك أربعة أقسام من الإجراءات وفقا لاستبيان البنك الدولي). وتصبح المعاناة أكثر صعوبة بالنسبة للمصدرين من الدول الأفريقية **المغلقة**، حيث يتعين عليهم استيفاء متطلبات التصدير المطلوبة في كل دولة يعبرون حدودها، وصولا إلى الموانئ التي ستشحن منها بضائعهم.

وفي حين يستغرق نقل البضاعة من المصنع إلى السفينة في الدول المتقدمة مدة 10 أيام في المتوسط (في استراليا ونيوزيلندة)، و13 يوما (في دول الاتحاد الأوروبي)، و23 يوما (في شرق آسيا والباسيفيك)، ما عدا سنغافورة (6 أيام فقط)، فإنه يستغرق بالمقابل أكثر من 40 يوما في المتوسط في دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول الاتحاد السوفيتي سابقا. كما أن المدة فيما بين دول أفريقيا جنوب الصحراء نفسها تتراوح من 16 يوما (في موريشيوس) إلى 116 (في جمهورية أفريقيا الوسطى).

وهكذا يتضح مدى تأثير المدة المستغرقة، لنقل البضاعة من المصنع إلى السفينة، على حجم الصادرات. وهي عائق أمام المصدّر الذي يتعين عليه تحمل تكاليف إضافية كبيرة لإتمام عملية التصدير والتخزين والنقل المترتب على التأخير. والمشكلة أكثر تفاقما بالنسبة للبضائع ذات القيمة العالية والتي تتناقص قيمتها خلال مدة التأخير. إضافة إلى ذلك، فإن مدد التأخير الطويلة تؤدي إلى احتمالية اكبر لمواعيد تسليم غير مؤكدة، وبالتالي إلى إضعاف الصادرات. وقد بنيت استراتيجية التقييم على اختيار مصدرين متشابهين (من حيث الموقع وجغرافيته) ويواجهان نفس العقبات التجارية في الأسواق الخارجية، كمقارنة صادرات من الأرجنتين إلى البرازيل بصادرات من أوروجواي إلى البرازيل.

ومن الطبيعي أن تتأثر الصادرات التي تعطب بمرور الوقت (كالمنتجات تامة الصنع مثل المنتجات الغذائية الزراعية والحيوانية والسمكية) بشكل اكبر، مما يعزز أفضلية الشحن الجوي. كما أن طول الوقت المستغرق لنقل المنتجات سريعة العطب من المصنع إلى السفينة يؤدي إلى تخفيض حجم الصادرات من هذه المنتجات، بنسبة اكبر من غيرها. ولهذا

غالبا ما تقرن أسماء الدول المعروفة بمدد التأخير الطويلة، بأقل النسب من الصادرات سريعة العطب. ووفقا للدراسة فإن التأخير بنسبة 10% يقلل حجم الصادرات من المنتجات سريعة العطب بأكثر من 3.%

كما تؤثر آليات تسهيل التجارة الدولية الهزيلة في تركيبة التجارة حول العالم، حيث إنها تمنع بشكل غير مباشر، بعض الدول من تصدير المنتجات الزراعية والمصنعة سريعة العطب. ولكون مثل هذه المنتجات ذات قيمة أعلى، وأن جزءا من تأثير التأخير على حجم الصادرات سببه عدم كفاءة هذه الآليات والخدمات التجارية في بعض الدول، فإن تركيز تلك الدول يكون أكبر على المنتجات منخفضة القيمة وغير سريعة العطب.

وتخلص الدراسة إلى أن تخفيض مدة التأخير يوما واحدا، يوازي تقريب المسافة بين الشركاء التجاريين بما يساوي 70 كم. وهو ما يفسر نجاح **موريشيوس** كدولة مصدّرة، حيث إن المدة اللازمة لتصدير البضاعة منها (16 يوما)، وكفاءة البنية التحتية التجارية فيها تحاكي تلك الموجودة في المملكة المتحدة وتفضل تلك المتوفرة في فرنسا.

دور هيئات تشجيع الاستثمار (IPAs) وأثرها على تدفقات الاستثمار المباشر

إن مسؤولية تسويق الإقليم الاقتصادي لقطر أو اقتصاد ما، كموقع جاذب للاستثمار، لا تقع على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار بمفردها بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذا القطر، حيث تتكامل ادوار ومسئوليات هذه الأطراف وتقف على قدم المساواة من حيث درجة الأهمية والتأثير لتعمل ضمن منظومة واحدة تكون مسئولة عن رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة لهذا القطر تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتوحد غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها مهما تنوعت الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج من قبل هذه الأطراف على مختلف توجهاتها .

وتشمل عملية الترويج للاستثمار، أربع مراحل أساسية:

1. **بناء الانطباع العام عن القطر** وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار.
2. استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات، كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها.
3. **خدمة المستثمر**، وتعتبر هذه المرحلة شخصية الطابع أكثر من المراحل الأخرى، لأنها تتضمن تطوير علاقة على أساس "شخص – لشخص" بين كل من الشركة وشخص محدد داخل هيئة تشجيع الاستثمار. لذا تعمل هيئة تشجيع الاستثمار على التأكد من أن زيارة الشركة للقطر ستسير بسلاسة، وأن انطباع ممثلي الشركة سيكون إيجابياً عند مغادرتهم. اذ عندما تقرر الشركة المستهدفة القيام بزيارة القطر، فإنها تبتغي تحقيق عدة أهداف في آن واحد مثل: تقييم ظروف العمل في القطر، تقييم أوضاع العمالة الماهرة وكلفتها، مدى توفر المرافق المناسبة، مدى توفر مدخلات الإنتاج المحلية، تقييم نوعية الخدمة المقدمة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار ونوعية الحياة في القطر وحتى المشاعر السائدة نحو إقامة الأجانب في القطر. ولهذا تعتبر الخدمة الجيدة والعناية المستمرة التي تقدمها الهيئة للمستثمرين القائمين (الفعليين)، حاسمة في تكوين انطباع ايجابي لديهم ينقلونه إلى المستثمر المحتمل عند الاجتماع به.
4. **العمل على إصلاح السياسات الاقتصادية**، فمما لا شك فيه، وتؤكده الدراسات الحديثة، أن الدولة التي دأبت على انتهاج برامج إصلاح اقتصادي، وتخطو خطوات واسعة نحو المزيد من الانفتاح والاندماج مع العالم الخارجي، تتمتع بقدرة أكثر من غيرها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الدول التي تتمتع فوق ذلك بمميزات إضافية أخرى من أهمها، على سبيل المثال لا الحصر، توافر عناصر الإنتاج من عمالة مؤهلة ومدربة ومدخلات إنتاج محلية، وبكلفة مناسبة، وارتفاع درجة مرونة بيئة الأعمال لديه وتفعيل المنافسة، فهي دول تحظى بقدرات أكبر على لفت انتباه ونظر وفكر المستثمر الأجنبي الباحث عن الفرصة الاستثمارية الجادة، واستقطاب تلك النوعية من الاستثمارات الأجنبية التي تتميز بارتفاع القيمة المضافة المتولدة عنها.

وفي هذا الصدد، رصدت نشرة "ضمان الاستثمار" دراسة صادرة عن البنك الدولي في أغسطس 2007 بعنوان **"هل تجمع هيئات ترويج الاستثمار بين المستثمر الأجنبي واقتصادات الدول النامية؟"** للباحثين هاردينغ ويافوركيش، حيث ركزت الدراسة على اختبار مدى فعالية هيئات تشجيع الاستثمار في الدول النامية على نوعية وحجم ووجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على مستويين:

المستوى الأول: مدى تأثير وجود هيئة للترويج للاستثمار على اجتذاب حصة مقدرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الإجمالي.

المستوى الثاني: مدى تأثير هذه الهيئات على اجتذاب حصة مقدرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع اقتصادي معين، فغالبا ما تستهدف هذه الهيئات قطاعات اقتصادية بعينها بدلا من إطلاق حملة ترويجية عامة، كخطة أكثر فعالية لتشجيع الاستثمار في قطاعات مثل القطاعين السياحي أو العقاري، آملة في تحقيق المزيد من

النجاح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه القطاعات. ومن ثم، ركزت الدراسة على قياس مدى تغيير وجهة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع المستهدف من قبل هيئات ترويج الاستثمار مقارنة مع القطاعات الأخرى غير المستهدفة .

البيانات المستخدمة:

- مسح إحصائي شامل للعام 2005 قام به البنك الدولي بالتعاون مع عدة وكالات دولية شمل هيئات ترويج الاستثمار في 110 دولة، منها 81 دولة نامية.
- سلسلة زمنية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الاقتصاد الأمريكي موزعة حسب القطاعات الاقتصادية (15 قطاعا) خلال الفترة 1989 – 2004 وفقا لبيانات مكتب التحليل الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن تركيز الجهود الترويجية على قطاعات اقتصادية بعينها يؤدي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها من دون القطاعات الأخرى، وذلك بمعدل 155% بعد استهدافها من قبل وكالات ترويج الاستثمار.
- أن وجود هيئات ترويج الاستثمار يضاعف الحصة الإجمالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية التي لديها مثل هذه الهيئات بمعدل مرتين ونصف مقارنة بالدول النامية التي يغيب عنها دور هيئات ترويج الاستثمار.
- هنالك تأثير ايجابي بين متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الحصة الإجمالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة مما يدل على استهداف المستثمر الأجنبي للأسواق المحلية التي لديها فرص كبيرة للنمو. في حين خلصت الدراسة إلى أن تأثير متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على حجم تلك التدفقات يعد تأثيرا مبهما، حيث يؤثر هذا المتغير في اتجاهين احدهما ايجابي فيما يتعلق بارتفاع القدرة الشرائية والاستهلاكية للفرد، والآخر سلبي، حيث يدل على ارتفاع تكلفة عنصر العمل متمثلا في ارتفاع مستوى الأجور.
- هنالك علاقة عكسية بين معدل التضخم وحجم تلك التدفقات، حيث تتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة، كلما ارتفع المستوى العام للأسعار المحلية (التضخم)، مما يشير إلى تفضيل المستثمر للبيئة الاقتصادية الأكثر استقرارا. ومن الجدير بالذكر، لم ترصد الدراسة أية تأثيرات للقيود المفروضة على الحريات المدنية في الدول النامية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعد هيئات ترويج الاستثمار شبه الحكومية أكثر فعالية في اجتذاب مستويات أعلى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بنظيرتها التي تشكل جزءا من وزارة حكومية، حيث خلصت الدراسة إلى أنه كلما تمتعت الهيئة باستقلالية أكبر، كانت أكثر فعالية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل توصلت الدراسة أيضا، إلى أن أداء تلك الهيئات يتحسن عندما يتغير الهيكل التنظيمي للهيئة ذاتها من وحدة فرعية في وزارة حكومية إلى هيئة مستقلة تتمتع بدرجات أكبر من الحرية في رسم السياسات واتخاذ القرارات.
- أن قدرة هيئات ترويج الاستثمار على بناء الانطباع العام للبلد كمضيف للاستثمار وفعالية جهودها المبذولة لتوليد الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن تدعمها بيئة مرنة لأداء الأعمال ومناخ استثماري جاذب لتلك الاستثمارات. وتؤكد هذه النتيجة على أن دور هيئة ترويج الاستثمار يصبح أكثر سهولة في ظل بيئة أعمال مرنة ومناخ استثمار أفضل وبالتالي قدرة أكبر على إقناع المستثمرين الأجانب بمميزات الاستثمار في بلدانهم.
- يعتبر وجود هيئة لترويج الاستثمار في دولة ما ليس كافيا لمنافسة الدول الأخرى، وخاصة المجاورة لها، في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن يعتمد ذلك على طبيعة الدور التي تؤديه هذه الهيئة في بناء الانطباع العام عن القطر المضيف للاستثمار، وتوليد الاستثمار وخدمة المستثمر، علاوة على تقديم حوافز للمستثمرين (كالحوافز المالية والإعفاءات الضريبية، وتخفيض معدلات الضرائب، توفير مشاريع البنى الأساسية من روابط خلفية وأمامية للمشروع والخدمات المدعومة، وتبسيط الإجراءات والقواعد والتشريعات الحاكمة لبيئة أداء الأعمال)، حيث يؤثر هذا الدور الايجابي بصورة سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المجاورة.

والخلاصة، أن نشاط هيئات ترويج الاستثمار تعتبر من أهم الآليات ذات الجدوى لدعم أداء اقتصادات الدول النامية حيث إنها تلعب دورا هاما في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم، تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. كما أن الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، يجب أن تدعمها بيئة مرنة لأداء الأعمال وممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتمويلية من جهة، وتوفر درجة استقلالية لهيئات ترويج الاستثمار عن حكوماتها. ويدعو مؤلفا الورقة البحثية إلى ضرورة التعاون الإقليمي والتنسيق الدولي فيما يتعلق بجهود ترويج الاستثمار المرتبطة بتقديم حوافز ضريبية من دول الجوار، والتي تعتبر أهم العوامل وراء عدم تحقيق الكفاءة والفعالية من استخدام هذه التدفقات الاستثمارية، حيث تتجه إلى دول بعينها لأسباب ضريبية وليس لميزات نسبية أو تنافسية.

للمزيد من الاطلاع، يرجى الرجوع إلى الدراسة بالعنوان التالي:

- Developing Economies and International Investors: Do Investment Promotion Agencies Bring Them Together? Torfinn Harding Beata and Smarzynska Javorcikr, The World Bank Development Research Group, WPS4339, August 2007.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

Headquarters: Arab Organizations Building
P.O.Box 23568, Safat 13096 Kuwait City
State of Kuwait
Tel.: +965 495 9555 - Fax: +965 495 9596/7
Email: operations@dhaman.org
www.dhaman.org

Regional Office
P.O.Box 56578, Riyadh 11564
Kingdom of Saudi Arabia
Tel.: +966 14789270 - 14789280
Fax: +966 14781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org